الأنباء
الثلاثاء 23 يناير 2018
لمشاهدة الصفحة PDF

أقرت إقامة قنصليتين في النجف ومشهد وإنشاء مكتب خدمة مواطن في الخارج

«الخارجية» تدعو الخالد لمناقشة المستجدات الإقليمية والدولية

سامح عبدالحفيظ

وافقت لجنة الشؤون الخارجية خلال اجتماعها أمس الاثنين على مشروعي قانون وعدد من الاقتراحات برغبة المدرجة على جدول أعمالها وأحالتهم إلى مجلس الأمة لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنهم، فيما وجهت الدعوة لوزير الخارجية لمناقشة التطورات الإقليمية.

وقال رئيس اللجنة النائب حمد الهرشاني في تصريح في مجلس الأمة أمس إن اللجنة وافقت على مشروع قانون بالموافقة على النظام الأساسي للهيئة القضائية الاقتصادية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. وأضاف أن اللجنة وافقت أيضا على مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية التعاون القانوني والقضائي في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية والجزائية (الجنائية) ونقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية بين الكويت وجمهورية مصر العربية.

حمد الهرشاني

اللجنة وافقت على تكويت العاملين في السفارات

وأشار الهرشاني إلى موافقة اللجنة على اقتراح برغبة مقدم من النائب د. خليل عبدالله في شأن إقامة مقر للقنصلية الكويتية في مدينة النجف بالعراق تابعة للسفارة الكويتية في بغداد، بحيث تتولى رعاية وتذليل العقبات كل أمام المواطنين الكويتيين والتواصل معهم ورعاية مصالحهم ومساعدتهم.

حمد الهرشاني متوسطا صلاح خورشيد وناصر الدوسري

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو أو

وأضاف أن اللجنة وافقت على اقتراح برغبة مقدم من النائب فراج العربيد بإنشاء مكتب خدمة المواطنين بالخارج في وزارة الخارجية ويزود بخط ساخن لتقديم الدعم الفوري للمواطنين الكويتيين مباشرة، ويبلغ أمر إنشاء المكتب لسفارات وقنصليات الكويت في الخارج من أجل متابعة قضايا المواطنين ومشاكلهم الطارئة.

وقال إن اللجنة وافقت على اقتراح برغبة مقدم من النائب د.خليل عبدالله بإقامة مقر للقنصلية الكويتية في مدينة مشهد الإيرانية تابع للسفارة الكويتية في طهران، بحيث يتولى رعاية المواطنين الكويتيين وتذليل العقبات أمامهم والتواصل معهم ورعاية مصالحهم ومساعدتهم.

وأشار إلى موافقة اللجنة على اقتراح برغبة مقدم من النائب د.محمد الحويلة في شأن سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتكويت العاملين في السفارات والقنصليات والمكاتب الصحية والثقافية والإعلامية بالخارج.

من جهة أخرى، أكد الهرشاني أن اللجنة ستقوم بتوجيه دعوة إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد لمناقشة آخر التطورات والمستجدات السياسية على الساحة الإقليمية والدولية فيما يتصل بالأحداث الجارية حاليا في المنطقة وبعض الدول العربية. وأضاف أن الدعوة ستوجه إلى وزارة الداخلية للاستئناس برأيها حول مذكرة التفاهم للتعاون الأمني بين حكومة الكويت وحكومة جمهورية العراق.

لأول مرة في الكويت
شاهد الصفحة بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar

خورشيد: سحب تقريري التقاعد المبكر وقروض التأمينات يحقق المصلحة العامة

أكد رئيس اللجنة المالية النائب صلاح خورشيد أن سحب تقريري التقاعد المبكر وتخفيض نسبة فوائد قروض التأمينات لم يناقشا من قبل أعضاء اللجنة المالية السابقة.

وقال خورشيد في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة «إن بعض النواب شكره لطلب سحب التقريرين، لأن بقاءهما سوف يكون فيه حل البرلمان، وإنهم خائفون من الشارع أن يظهروا بالصورة ويتحدثوا حول ذلك». وأضاف «من حبي وإخلاصي لأهل الكويت طلبت السحب خوفا على المتقاعدين، كما طلبت شهرا لإعادة مناقشتهما وتكليف إحدى الشركات لدراسة التقريرين حرصا على صحة الأرقام التي سوف تتضح بهما».

وأشار خورشيد إلى أن مجلس الأمة منح اللجنة 3 أشهر مشكورا، مضيفا «طلبت الاستعانة بمستشارين للجنة لأن عدد المستفيدين من القانون أكثر من 180 ألف مواطن لا نريد أن نظلمهم».

وأضاف «تحملت مسؤوليتي السياسية تجاه ذلك وأواجه بالحق حتى لا تخسر الكويت، وأنا صادق مع الشعب والدليل منحي ثقة الأمة بعد انقطاع عن العمل السياسي قرابة الـ10 سنوات».

صلاح خورشيد

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو أو

أتوقع إقرار «مكافآت العسكريين» في جلسة 4 فبراير المقبل

وناشد خورشيد أعضاء مجلس الأمة أن تكون هناك شفافية وصدق والابتعاد عن التكسب على حساب الكويت وأهلها، والالتفات لكل ما هو في الصالح العام.

وأكد ضرورة البحث عن مصادر أخرى للدخل وخلق فرص وظيفية، لافتا إلى أن صندوق النقد طالب بارتفاع أسعار الكهرباء والبنزين وفرض القيمة المضافة والعديد من الأمور الاقتصادية المهمة التي تمس المواطنين.

وبيّن خورشيد أنه سوف يزف البشرى للعسكريين الـ2400 الذين تم رفض قانونهم الخاص بمكافآتهم وسوف يتم إقرار القانون في الجلسة التي ستعقد بتاريخ 4 فبراير المقبل بعد أخذ موافقة الحكومة في هذا الشأن.

من جهة اخرى، هاجم خورشيد أحد المذيعين في احدى القنوات قائلا: «استح على وجهك.. » فإن هناك معلومة خطأ حول المقابلة في احدى القنوات وتسبب في الخطأ المذيع، واللوم على اللي حطه في هذا المكان.

واضاف خورشيد انا باستطاعتي ان أمارس ضده صوت التشهير، ولكنني لا أريد ان أجادل مهاترات هذا المذيع لان لدي قضايا مهمة جدا مثل العجز الاكتواري وغيرها من قوانين اقتصادية مهمة في اللجنة المالية، ولن أعاود التصريح او الرد على هذا المذيع لانه لا يستحق.

الشكوى في البرلمان الدولي ليست موجهة ضد الدولة

الموزري: سأكون أول الموقّعين على طلب طرح الثقة في وزيرة الشؤون

أكد النائب شعيب الموزري انه تقدم بشكوى لدى البرلمان الدولي وهي ضد أشخاص وليست ضد الكويت او الاساءة لها كما يشيعه البعض، وانه سيكون اول الموقعين على طلب طرح الثقة لوزيرة الشؤون هند الصبيح.

وقال الموزري في تصريح صحافي: ذهبت إلى البرلمان الدولي وقدمت شكوى ضد بعض الاشخاص الذين يحاولون «الدوس في بطن الدستور ومن خلال دوسهم في بطن الدستور يدوسون على الشعب في المستقبل».

وأضاف الموزري: وهذه الشكوى ضد اشخاص ويحاول البعض القول ان الشكوى ضد الكويت، لاسيما ان الكويت لم تفعل شيئا ضد احد، وممارسات البعض لن نسمح بمرورها مرور الكرام.

وتابع الموزري: البعض يحاول ان يصور أن هذه الشكوى تسيء للكويت وهذا الأمر غير صحيح، «إلا اذا كان هؤلاء الأشخاص يعتبرون انفسهم هم الدولة»، ونأمل ان يكون هؤلاء الاشخاص الذين قدمت شكوى ضدهم عبرة للاخرين، ولن نسكت عمن يحاول العبث بمقدرات الشعب.

وقال الموزري: ذهبت إلى هذه الجهة الدولية بمسميات اشخاص، وهناك اراء مختلفة حول هذه الشكوى، رأي صامت ورأي يتحدث عنها بمنطق وعقل ورقي ولو كانت للعاطفة دور بعض الاحيان لهذه الفئة، وفئة ثالثة تحاول ايهام الناس وهؤلاء الناس هم من الذين قدمت الشكوى ضدهم، وهناك فئة اخرى من مجموعة «لزوم نبلغ الشيخ بالسالفة» يقولون اللي يقولون ولا علينا منهم.

شعيب الموزري

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو أو

أتمنى عرض الرسالة المقدمة من النائبين الحربش والطبطبائي في الجلسة المقبلة

وأكد الموزري انه لا يمكن ان يسمح ان يمر هذا الأمر وهو ساكت، وان هناك تحركات لاحقة سيقوم بها مع الجهات الخارجية، وانه رتبها بكل وضوح وصراحة ولا يعنيه او يفكر بردود الأفعال حتى لو حاولت تلك الأطراف الاخرى التخطيط ضده، ولكل ردة فعل من الطرف الآخر لديه ردة فعل مناسبة لها.

وبين الموزري انه سيكون هناك زخم اعلامي من بعض الجهات الدولية حول الشكوى التي قدمها وستتم مناقشتها في العلن بالبرلمان الدولي وسيكون هناك تحقيق في الشكوى في القريب العاجل.

وفي جانب آخر قال الموزري: بالنسبة لاستجواب وزيرة الشؤون انا لا احتاج إلى سماع ردود الوزيرة، لأننا جميعنا نعرف المشاكل التي قامت بها، ولا يمكن أن تقوم الوزيرة بمحاولات تبرير السلوكيات الخاطئة التي قامت بها في هذه الوزارة.

وتابع الموزري: «كل نائب له الحرية في ابداء رأيه في هذا الأمر وانا لا يمكن ان اقبل بأن يستمر الإذلال والآلام التي مر بها الشعب الكويتي، وسأكون اول اسم في ورقة طلب طرح الثقة في الوزيرة، وهذا الأمر يجب أن يراقب الشعب الكويتي من يقبل استمرار معاناة الشعب الكويتي».

اما بشأن الرسالة المقدمة من الأخوين النائبين جمعان الحربش ووليد الطبطبائي، فتمنى الموزري ان تعرض غدا ويتم التصويت عليها من قبل المجلس، لاسيما أن سجن النائبين مخالف مخالفة صريحة للمادة 111 من الدستور.

الدلال: محاور استجواب وزيرة الشؤون مهمة ومستحقة.. والحكم سيكون بعد المرافعات

أكد النائب محمد الدلال أن الاستجواب حق دستوري، وهو أوضح أوجه الرقابة الشعبية على السلطة التنفيذية. وقال الدلال في بيان صحافي أمس «نبذل قصارى الجهد لحمايته وصيانته، ومحاولات المس بحق الاستجواب مرفوضة». وأضاف أن العلاقة مع النواب المستجوبين والوزيرة المستجوبة هي علاقة زمالة واحترام، وللأشخاص كامل التقدير، لكننا في ممارسة موضوعية بعيدة عن الاعتبارات الشخصية. وأوضح الدلال أن القضايا التي اختارها الزملاء العتيبي والحجرف والسبيعي لاستجوابهم هي قضايا مهمة ومستحقة، و«نتطلع لسماع الحجج والردود المتبادلة في قاعة المغفور له عبدالله السالم». وبين أن قضايا دعم العمالة الوطنية واحترام قضايا المعاقين وتسهيل إجراءاتهم ومستحقاتهم ودعم المساعدات الاجتماعية، وتعزيز العمل التعاوني والنقابي، وعدم المساس بمكافأة ربات البيوت، وعدم التوجه نحو خصخصة الجمعيات التعاونية، كلها قضايا ومكتسبات تمس شرائح وطنية لا مناص عن حمايتها. وشدد على أنه يجب على الوزيرة وكل وزير السهر على حماية هذه القضايا والمكتسبات وعدم المساس بها وإيجاد الحلول والإصلاحات اللازمة لمعالجة المشاكل الناجمة عن التطبيقات العملية لها. وأكد الدلال أن الحكم سيكون بعد المداولة وسماع الجميع بإنصات وموضوعية من دون تخوين أو تهوين، و«هذا موقفي وموقف الزملاء في الحركة الدستورية الإسلامية».

محمد الدلال

عمليات الخفجي المشتركة
AL-KHAFJI JOINT OPERATIONS

أرامكو لأعمال الخليج
Aramco Gulf Operations

الشركة الكويتية لنفط الخليج
KUWAIT GULF OIL COMPANY (k.s.c.)

إعلان مناقصة

يسر شركة أرامكو لأعمال الخليج المحدودة والشركة الكويتية لنفط الخليج (عمليات الخفجي المشتركة)، دعوة المقاولين للاشتراك في المناقصة رقم HT473TM17 تأجير وتشغيل عدد اثنين (2) طائرة عمودية.

ويمكن للمقاولين شراء وثائق المناقصة مقابل دفع مبلغ وقدره أربعة آلاف (4.000) ريال سعودي أو ثلاثمائة وعشرون (320) ديناراً كويتياً، وهذا المبلغ غير قابل للاسترجاع وذلك بزيارة دائرة العقود في عمليات الخفجي المشتركة، الخفجي بالمملكة العربية السعودية أو الشركة الكويتية لنفط الخليج، مكتب الكويت الواقع في مدينة الأحمدي، قسم المناقصات والعقود، المبنى (L) المكتب (Ex-PTC) ويمكن الاطلاع على بعض وثائق المناقصة قبل شرائها.

ملاحظة: حضور الاجتماع التمهيدي يكون إلزامياً في يوم الاثنين الموافق 05 فبراير 2018 في الساعة التاسعة صباحاً وسيتم الابلاغ عنن المكان في وقت لاحق.

سوف يبدأ بيع وثائق المناقصة اعتباراً من تاريخ 23 يناير 2018 إلى 05 فبراير 2018 حتى الساعة 12:00 ظهراً.

ويجب على المتقدم تقديم ضمان مصرفي غير قابل للنقض من مصرف بالمملكة العربية السعودية أو بالكويت، بمبلغ واحد مليون (US$ 1.000.000.00/-) دولار أمريكي لضمان عطائه، على أن يكون الضمان المصرفي باسم المتقدم نفسه، وأن يكون ساري المفعول لمدة مائة وعشرين (120) يوماً من تاريخ إقفال المناقصة، ولن يتم قبول أي عطاء إذا لم يكن الضمان المصرفي المذكور أعلاه مرفقاً بعطائه.

يجب تسليم العطاء باليد أو البريد إلى دائرة العقود في عمليات الخفجي المشتركة، الخفجي بالمملكة العربية السعودية في أو قبل موعد الإقفال يوم الاثنين الموافق 19 مارس 2018 م كما هو محدد في وثائق المناقصة.

وللحصول على أي معلومات إضافية، يرجى الاتصال على الأرقام التالية:

هاتف رقم: 4483 765 (13) 966+ فاكس رقم: 5148 765 (13) 966+

Email: ctdtenders@kjo.com.sa Website: www.kjo.com.sa

وزارة العدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الخميس الموافق ٢٠١٨/٢/١٥ - قاعة ٥٢ - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠١٦/٢٦٨ بيوع/٣ المرفوعة من: عبدالله ذعار عبدالله البقمي

ضد: ١- عبدالرحمن عبدالله ذعار العتيبي ٢- عبدالعزيز عبدالله العتيبي ٣- عواطف عبدالله ذعار العتيبي ٤- عبير عبدالله ذعار العتيبي ٥- خلفة نملاث حمود الرويعي

أولاً: أوصاف العقار:
- يقع العقار في منطقة صباح السالم الموصوف بالوثيقة رقم ١٩٩٣/٩٩٣٤ قسيمة رقم ١٩٠ - قطعة ٩ من المخطط رقم PD-GN-503-B/م شارع ٣ - جادة ١٧ - منزل رقم ٣٥ ومساحته ٣٠٠،١٢٥ م٢.
- العقار عبارة عن بيت يطل على شارعين (بطن وظهر) ويحدها جيران من جهتين.
- العقار عبارة عن دور أرضي ودور أول وحوش وملحق وبالتفصيل التالي:
أ- الدور الأرضي مكون من صالة وديوان مع حمام وغرفة ماستر ومطبخ.
ب- الدور الأول مكون من غرفة ماستر وعدد ٤ غرف وحمام.
ج- الملحق مكون من غرفة وحمام.
- الكساء الخارجي من الحجر الجيري لون أصفر.
- تكييف عين النزاع وحدات منفصلة.

ثانياً: شروط المزاد:
أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الأساسي قدره ٢٢٥٠٠٠ د.ك (مائتان وخمسة وعشرون ألف دينار كويتي) ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.
ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.
ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاؤه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.
رابعاً: في حالة إيداع من اعتمد عطاؤه خمس الثمن على الأقل يؤجل البيع مع زيادة العشر.
خامساً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.
سادساً: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.
سابعاً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.
ثامناً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أي مسؤولية.
تاسعاً: يقر الراسي عليه المزاد بأنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه: ١- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.
٢- حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.
٣- تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات على أنه «إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

ملحوظة هامة:
يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة ٢٣٠ من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٨.

المستشار/ رئيس المحكمة الكلية